

التيه على وجهه ووقوع العتق المعلق بالتوقيلى انتهى  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 وسلم تسليما كثيرا دائما ابدا  
 الى يوم الدين امين

كما  
**الانصاف في تيمير الاوقاف**  
 شيخ الامام البحر الهام  
 الشيخ طلال الدين  
 السيوطى

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 وسلم تسليما كثيرا وكتبه على عباره الذين استظفوني **مسئلة**  
 وقف خانقاه ورتب بها شيخا وصوفية وجعل لهم دراهم  
 وزنيا وصا بونا وضرا ولحا فضايق الوقف فهل يقدر الشيخ  
 على الصوفية او يصرف بينهم بالمخاصصة وهل يقتصر على  
 صنف من اصناف التي عينها الواقف ام لا **اجواب**  
 اعول وبانه التوفيق للاوقاف فتان قسم ليس ما خذ من بيت  
 المال ولا رحمه الله وهذا الوقف بناء على التشديد والبرص  
 لا يجوز تناول ذرة منه الا مع استيعاب ما شرطه الواقف لانه  
 مال اجنبى لم يخرج عن ملكه الا على وجه مخصوص بالشرط المذكور  
 وقسم ما خذ من بيت المال بان يكون واقعه خليفته او  
 ذلك من الملوك السابقة كصلاح الدين بن ايوب واقاربه  
 او وجهه الى بيت المال كاوقاف امراء الدولة القلاوونية

ومن بعدهم الى زماننا هذه او انما قلنا ان مرجعه الى بيت  
 المال لان واقعه عتقايت المال وفي ثبوت عتقهم نظد  
 وقد ذكر الشيخ تاج الدين السبكي واقعة وقعت بعد  
 السبعماية وموعد ما نهى الملك فيه لبيت المال فاراد شرا  
 نفسه من بيت المال فانفق جماعة بالمنع لان ذلك عقد عتاق  
 وعقد بيتا المال لا يجوز عتقه واقضى اخرون بالجور لان  
 عقد بيع من غير مجازا فلم يرضع منه على بيت المال شيئا واخذوا  
 ابن السبكي هذا النابذ واوردوه في الترشيح فاذا اختلف  
 في جواز العتق يجوز في ظنك به بغير عزم وانما لم يصح تندي  
 الا صحاب على هذه المسئلة بخصوصها لانها لم يتم بها البلوغ  
 فادمنهم وانما ائرد ذلك من بعد السماية وقد قار الشيخ عز  
 الدين بن عبد السلام لما حدث ذلك في زمانه القومة الكبرى  
 في بيع الامراء **قال** هو لا عيبه بيت المال ولا يمنع عنده  
 عتقهم وروي الحافظ ابو القاسم بن عمار كرم الله عن عمر بن  
 عبد العزيز انه دخل اليه لبعض اهل الاوقاف فقال له  
 اعطني صغر من بيت المال فقال له عمر ما احوجك الى ان لا يعبك  
 واصرف عنك في مصالح المسلمين قال وكيف قال ان ابان  
 وهو خليفته اخذ اذناك من رقبته بيت المال واستولد بها  
 ايانك ولا تكمل ذلك فهو ران ولانت عيبه بيت المال وفي  
 طبقات الخنسية في ترجمة بعض علماء الكرامه كان من زمانك  
 الناصر فاستغل بالعلم وبيع وصار اماما قايما بالدين  
 والافسا فارسل اليه الخليفة الناصر ليعتقه وقال له  
 انك قائم بنوع المسلمين فرد اليه العتاقه وقال له ان عبد  
 بيت المال فلا يبع عتق **فان قال قائل** فقد ذكر المصنف  
 في السير ان الامام تيمر فيه يميز القتل والنزول المسترقاق



فلما لا يصح القبار على مسألة الا سبب لانه يجوز تقويمه بالصل  
فبا لمزاوله واطلاقه لم يصر فيه من بيت المال بخلاف  
هذا الذي استرى بمن منه وافيافه فنقل الاحتكاك على انه  
ليس للامام ذلك في الماشي المشي بل ينظر بما يقتضيه المصلحة  
في فعله وتفاوت المصلحة في حق هذا الجم القدر من مالك  
بيت المال مستغذرا وتعتسرافان وجدت في واحد وعشرة  
او مائة لا يوجد في الوفاة واي مصلحة في عتقهم وجميع  
ما يراد منهم يمكنهم فعله مع الرق اذا عرف ذلك علم ان جميع ما  
بايديهم الى مال بيت المال فهذا القسم من الاوقاف مناه  
على المسامحة والترخيص لان كل من لعلما وطلبة العلم من  
المستحقاق في بيت المال اعان ما يخدمونه والربيل  
على هذه التفرقة امور منها ان الشيخ والدين العرفي لما  
حك قول السبكي اعطاء وظيفة العالم والفقير والضعيف  
فرق بين الاوقاف الخاصة والتي ما خذها من بيت المال  
واظن الماذري تبعه الى ذلك **ومنها** انه وقع في بعض كلامه  
البلغيني لتصح بيان طلبه العلم با كلون من هذه الاوقاف  
الموجودة الان على وجه انه يستحق من بيت المال ذلك وكثر  
منه ذكر ذلك في مجلس عقد بسبب ذلك ايام الظاهر برقوق  
**ومنها** انك اذا تاملت فتوى النووي وابن الصلاح  
وجدتها تدان في الاوقاف عاتية التمديد واذا  
تاملت فتوى السبكي والبلغيني وسائر المتأخرين وجدتهم  
يرخصون في بيعها ولو ليس ذلك منهم مخالفة للنووي  
كل كل تكلم بحسب الواقع في زمنه فان غالب الاوقاف  
التي كانت في زمن النووي وابن الصلاح كانت خاصة  
اوقاف المزارك الى اخر القرون لتابع وكثير من القرون



الثامن وهو عصار السبكي ومن بعد وقطع الارواق التي كانت  
تجري على الفقهاء من بيت المال من جهة عمر بن الخطاب الى الخليفة  
المنتصم كل عام قرأى الفقهاء العلماء ان هذه الاوقاف  
ارصدت لهم من بيت المال عوضا عما كانوا ياخذون من كل عام  
فرضوا فيها الا انهم كانوا ياخذون ذلك القدر من غير  
عمل يكلفونه بل على الفقهاء بالعلم خاصة فتر كان هذه الصفة  
حازله فيما بينه وبين الله تعالى الا خدمتها ان لم يعم مباشرة  
الواقف ومن لم يكن تصفة القيام بالعلم اشتغالا والاعمال  
عليه وان يباشرا العمل وقد قال الدميري في شرح المنهاج  
سئل شيخنا يعني الامام السنوي مرتين عن عيشة الطالب عن  
الدرس هل يستحق المعلوم او يعطى يقنط ما خضر فقال ان  
كان الطالب في حال انقطاعه يشتغل بالعلم استحق  
والفلا ولو خضر ولم يكن بصدد الاشتغال لم يستحق لان  
العضود نفعه بالعلم لا مجرد حضوره وكان يذهب الى ان  
ذلك من باب الارصاد **فانك** الزركشي في شرح المنهاج  
ظن بعضهم ان الجارية على الامام والطلب ونحوها من  
باب الجارية حتى لا يتحقق شيئا اذا اخر بعض الصلوات  
والايام وليس كذلك بل هو من باب الارصاد والارواق  
المسنية على الاحسان والمسامحة بخلاف الجارية فانها من  
باب المعاوضة ولهذا ايتت اخذ الجارية على العضا ويكون  
ارواقه من بيت المال بالاجماع وهذا الذي قاله الزركشي  
صحيح وهو محمول على الاوقاف التي هي من القسم الثاني كما  
كان الاكثر في زمانه واذ قلنا بقوله من المستحق  
مع الغيبة قلنا مع الاستنابة من باب اول ولا نقول  
بما حد من امره الاوقاف التي هي من القسم الاول وهل هذا



كما  
**الجمالة الحسني في شرح اسما الله الحسني**  
 - تأليف الشيخ الامام العالم  
 الامام طلال الدين السبوي  
 رحمه الله تعالى

لشهرته الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 المهدية الزاهرة الصمد . المترجم عن الصاحبة والولد باري  
 النعم ونجى الهم ذبي الاسما الحسني والصغيات العلكيا  
 واستمدان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملاحظ .  
 بكل شئ علما وعلم ازم الاسما الحسني واسمه ان محمد عبدك  
 ورسوله المستر يا شرف الاسما والمرشد ان الله تَعَبَّ وبعين  
 اسما صلى الله عليه وعلى آله الاخيار وصحابه الكرام  
 المبرر **وبعد** فهذا شرح لطيف على اسما الله الحسني  
 واقع اللفظ ظاهر المعنى انتقلت الزم من المصنف  
 الماصي **وسميته** الجمالة الحسني في شرح اسما الله الحسني  
 منها اسأل ان يختم بالحسني **واعلم** ان الاسم لغة ما يدل  
 على شئ وعرفا ما دل مفردة على معنى في نفسه غير متضمن  
 ببنية لزمان والتسمية جعل اللفظ والاعل ذلك  
 المعنى **واختلف** هل الاسم عين المضمول وغيره وفي سبيل  
 طولية الدلائل لا يجعلها هذا العالم وخاصيل المختار  
 انه غير عند الاطلاق وقد عررها التقدي المقنن والاني  
 عند الكلام على قوله تعالى وعلم ازم الاسما الحسني كلها  
 وان اسما الله تعالى التسعة والتسعون هي التي اشتمل  
 عليها ما رواية البخاري عن ابي هريرة رضي الله عنه اذ قال

تخل فتوى النوبى بالمنع ونقول في القسم الثاني بجواره  
 التزول واعطا الوظيفته للولد الصغيرة لانقول  
 ذلك في القسم الاول ينبت على ذلك ايضا مسئلة تقدم  
 الشيخ كما كان من القسم الاول لا يقدم فيه احد على احد  
 المبتصر من اواقف وما كان من القسم الثاني ينظر فان  
 كان الشيخ بصيغة الاستحقاق من بيت المال انصافه  
 بالعلم وبقية المنزلة من يسوي كذلك قدرا الشيخ اذاه  
 ضايق الوقت قطعاً لانه منفرده بالاستحقاق وان كان  
 الكل بصيغة العلم والشيخ اخرج منه قدراً كما يقدم اذا ضايق  
 بيتا المال المخرج فلا حرج وان استوي في العلم والحاجة  
 صرف بينهم بالمحاصصة من غير تقديم وينتج على ذلك  
 ايضا مسئلة المقتضا على صنف من الاصناف المقررة  
 ففي القسم الاول لا يقتصر على يصرف من كل صنف  
 منهم بالمحاصصة مراعاة لفرض الواقف وفي الثاني  
 يجوز المقتضا عند الضيق الاول

المقتضا على التقدير لانه لا يبر  
 وبه يحصل سائر الاصناف  
 والله اعلم وصلى الله  
 على سيدنا محمد  
 وعلى آله  
 وسلم

